UN LIBRARY
OCT 22 1979
UN/SA COLLECTION

Distr.
GENERAL

A/34/38 (Part V) *
12 October 1979
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/
RUSSIAN/SPANISH

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن أعمال دورتها التاسعة عشرة

الفصل السادس

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١

* هذه نسخة مؤقتة بالاستنسل من الجزء الخامس من تقرير لجنة البرنامج والتنسيق عن اعمال دورتها التاسعة عشرة . وسيصدر التقرير الكامل بشكله المطبوع بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/34/38).

الفصل السادس

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

١ - نظرت اللجنة في البند ٨ من جدول الأعمال ، المعنون " الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ " ، في جلساتها من ٦٠٦ الى ٦١٤ المعقودة في الفترة من ٢٤ الى ٢٨ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩.

٢ - وكان معروضا على اللجنة ، لنظرها في هذا البند ، كل من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (١) وتقرير الأمين العام عن تحديد الأنشطة التي فات أوانها او التي أصبحت ذات فائدة حدية أو عديمة الجدوى (A/C.5/34/4 و Corr.1) . كما اتيحت للجنة ورقة غير رسمية ، تتضمن معلومات تكميلية عن البرامج الفرعية وعناصر البرنامج الداخلة في برامج ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية .

٣ - وفي جلسة تنظيمية غير رسمية عقدت في ٢٠ ايلول/سبتمبر ، اتفقت اللجنة على أن تجرى أولا مناقشة عامة حول الميزانية البرنامجية المقترحة في مجموعها ، بما في ذلك المنهجية المستخدمة والتعاون داخل الأمانة العامة ودور مكتب تخطيط وتنسيق البرامج . وبسبب ضيق الوقت ، اتفقت اللجنة ايضا على ألا تنظر سوى في الأبواب ٦ و ٧ و ٩ و ١٥ و ١٧ و ١٩ ومن ٢١ الى ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وفي برامج اللجان الاقليمية المتعلقة بالنقل والمياه .

٤ - وبسبب ضيق الوقت ، لم تتمكن اللجنة الا من استعراض الباب ٦ (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) وبرامج اللجان الاقليمية المتعلقة بالنقل والمياه ، والواردة في الأبواب من ١٠ الى ١٤ .

٥ - ونظرا لأنه كان من المقرر أن يقدم الأمين العام ميزانية برنامجية منقحة للباب ٧ (ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية) ، لم تجر اللجنة الا مناقشة موجزة بشأن هذا الباب ، كما يرد في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١.

٦ - وأبدت بعض الوفود تعليقات موجزة على أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية المقترحة هي : الباب ٢٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث) والباب ٢٣ (حقوق الانسان) والباب ٢٨ (الادارة والتنظيم والخدمات العامة : قسم الأمن في جنيف) .

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الرابعة والثلاثون ، الملحق رقم ٦ (A/34/6) .

٧ - وشرح مدير شعبة الميزانية ، في بيانه الاستهلالي ، هيكل الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ وطريقة عرضها ، وكذلك المفاهيم والمنهجية الأساسية التي تستند اليها . ورغم ان هذه المفاهيم والمنهجية تماثل الى حد بعيد ما استخدم في فترة السنتين الحالية فقد ادخل عليها العديد من التنقيحات الهامة فيما يتعلق بتفسير مفهوم " الأنشطة غير المتكررة "، ووصف الأنشطة المقترحة والموارد المتصلة بها ، والاحتياجات بالقيمة المطلقة لكل برنامج فرعي ، والقيام ، حيثما أمكن ، بتحديد عناصر البرنامج ذات الأولوية العليا وذات الأولوية الدنيا ، بما يمثل في كل حالة نسبة ١٠ في المائة من الموارد المطلوبة . ويمكن الاطلاع على تحليل مفصل للمنهجية والتنقيحات التي ادخلت عليها في تصدير الميزانية البرنامجية المقترحة واضافتها .

٨ - وامتثالا لقرار الجمعية العامة ٣٣/١١٨ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، أعدت الميزانية البرنامجية المقترحة في اطار الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣. وعلى الرغم من ان الجمعية العامة لم تؤيد على وجه التحديد توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن المعدلات النسبية للنمو الحقيقي للبرامج الرئيسية التي تتضمنها الخطة ، كما ترد في الفقرة ٣ ٥ (أ) من تقريرها عن اعمال دورتها الثامنة عشرة (٢) ، فقد ظلت هذه التوصيات تمثل المبادئ التوجيهية الحكومية الدولية الوحيدة المتاحة لتوزيع الموارد اثناء فترة السنتين المقبلة، وتم تطبيقها بقدر من حسن التمييز ، كما اوصت اللجنة . وقد نصت الميزانية البرنامجية المقترحة على معدل نمو حقيقي قدره ٨ر٠ في المائة مما يعكس سياسة حازمة تتوخى التقشف في الميزانية ، وفقا للالتزام الذى قدمه الأمين العام للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . وتم بذل جهود جمة لاعداد الميزانية المقترحة في حدود هذا .

٩ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي انتهت أو التي فات أوانها أو التي اصبحت ذات فائدة حدية أو عديمة الجدوى ، تم توفير هذه المعلومات ، حيثما تسنى ذلك ، في الميزانية المقترحة وفي تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4) الذى اعد امتثالا لقرار الجمعية العامة ٣٣/٢٠٤ .

١٠ - واعربت اللجنة عن استيائها بأقوى العبارات لعدم قيام الأمانة العامة بتوفير ما يلزم من الوثائق في حينها ، مما يضطر اللجنة الى تحديد موعد دورة مستأنفة ثم الى اعادة تحديد موعد الدورة المستأنفة في وقت تكون الجمعية العامة منعقدة فيه . وليس بوسع اللجنة ان تقبل هذا التقصير الخطير من جانب الأمانة العامة ، الذى حال دون ان تضطلع اللجنة بولايتها بفعالية . كما ان عدم تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة في حينه قد اضطر اللجنة الى الاجتماع في وقت كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية قد اختتمت فيه بالفعل اعمالها بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة ، دون الاستفادة من آراء اللجنة . وأوصت اللجنة المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة باصدار توجيهات الى الأمانة العامة كي تتخذ تدابير عاجلة وتصحيحية للحيلولة دون تكرار

---

(٢) المرجع نفسه ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ٣٨ (A/33/38) .

ظروف عمل يؤسف لها وغير مقبولة لهيئات حكومية دولية كهذه الظروف . وكررت اللجنة الاعراب عن ضرورة تقديم جميع الوثائق في حينها ووفقا للنظام الداخلي ، أى قبل ستة أسابيع من عقد الجلسات المعنية .

١١ - أما فيما يتعلق بتحديد الأنشطة التي انتهت أو التي فات أوانها أو التي اصبحت ذات فائد حدية أو عديمة الجدوى فقد رئي بصفة عامة ان من الواضح ان المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام (A/C.5/34/4 و Corr.1) غير كافية . وتم التشديد على انه ينبغي ان تقوم الأمانة العامة بتحديد هذه الأنشطة حيثما تتاح المعلومات البرنامجية اللازمة ، التي من شأنها ان تدعم اجراء استعراض برنامجي حكومي دولي .

١٢ - وارتأت بعض الوفود ان شكل الميزانية البرنامجية يمثل تحسنا على الاشكال السابقة ، لاسيما فيما يتعلق باشاراتها الى الخطة المتوسطة الأجل . بيد انه لوحظ انه لا يزال هناك مجال رحب لاجراء تحسين ، لاسيما بصدد تحديد الأولويات ، وان الكثير من البرامج لا يورد اشارات للحدود الزمنية للانتهاء من الأنشطة . ولوحظ ايضا انه لم تبذل أى محاولة لتحديد وتحليل العلاقات فيما بين عناصر البرنامج التي تم تخطيطها في كيانات تنظيمية شتى داخل الأمانة العامة ، وان هناك افتقارا الى مؤشرات الأداء وانه ينبغي القيام بمحاولات للحصول على رأى المستعملين للتأكد من جدوى الدراسات التي أعدتها الأمانة العامة .

١٣ - وأكد عدد من الوفود الحاجة الى اقامة تعاون وثيق بين جميع أجهزة ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، مثل منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية ومعهد الأمم المتحدة من أجل النهوض بالمرأة ، وذلك لتلافي ازدواجية العمل .

١٤ - وأعربت بعض الوفود عن الارتياح لما يبذله الأمين العام من جهود للحد من معدل النمو بالميزانية وذكرت انه ينبغي مواصلة هذه الجهود . بيد ان ممثلين آخرين أشاروا الى انه ينبغي ألا تعرقل القيود المالية برامج ذات أهمية للبلدان النامية وانه ينبغي الاضطلاع بهذه البرامج عن طريق اعادة توزيع الموارد على اساس الأولويات المحددة .

١٥ - واثارت اللجنة عددا من الأسئلة فيما يتعلق بطريقة حساب معدل النمو الحقيقي . وأشار بعض الممثلين الى انه يمكن ايضا دراسة طرق أخرى خلاف الطرق التي استخدمتها الأمانة العامة .

١٦ - وانتقدت اللجنة الميزانية البرنامجية المقترحة بسبب نواحي النقص في المضمون والتحليل البرنامجيين ، واوضحت ان عملية اعداد الميزانية البرنامجية ، في المستقبل ، ينبغي ان تكفل أخذ هذا الانتقاد في الحسبان تماما ، من أجل تمكين الهيئات الحكومية الدولية من القيام باستعراض برنامجي لتلك العملية . واقترحت بعض الوفود ان تقدم الأمانة العامة الى اللجنة ، في دورتها القادمة ، تقريرا يبين الاجراء المحدد الذى يتبع في اعداد الميزانية البرنامجية ؛ ويمكن ان يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعي والجمعية العامة بدراسة هذا الاجراء واقراره .

١٧ - وأنهى مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج الى اللجنة انه قد تم اجراء عدد من الدراسات نتيجة لتوصياتها ، وان الأمانة العامة قامت بجمع المعلومات على مستوى عناصر البرنامج عن طريق صحائف المعلومات الخاصة بعناصر البرنامج ، التي وردت من معظم وحدات الأمانة العامة، بما في ذلك اللجان الاقليمية . وأشار الى ان عددا قليلا من الوحدات قد أجرت تحليلا برنامجيا على اساس المعلومات التي وفرتها تلك الصحائف .

١٨ - بيد انه أقر بأنه سيلزم اجراء المزيد من التحليل الداخلي للبرامج في المستقبل وبأن مكتبه لم يبدأ بالفعل اجراء رصد وتقييم البرامج . أما بالنسبة للأسئلة التي وجهتها بعض الوفود حول العملية التي تتبعها الأجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة في تحديد الأولويات ، فقد رد على ذلك قائلا ان الأمانة العامة مسؤولة عن مساعدة لجنة البرنامج والتنسيق فيما تجريه من تحليل للبرامج من أجل تحديد الأولويات .

١ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (الباب ٦)

١٩ - ذكر مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج ، في بيانه الاستهلالي ، انه قد تم تحديد الاحتياجات من الموارد المقترحة حسب نطاق ومضمون الأنشطة البرنامجية ، وكذلك على اساس الحاجة الى التقشف في الميزانية ، وان المعدلات النسبية للنمو الحقيقي ، التي أوصت بها اللجنة في دورتها الثامنة عشرة ، قد استخدمت كمبادئ توجيهية . ولاحظ انه قد يجرى تعديل المقترحات نتيجة لتحقيق لامركزية الأنشطة وتوزيعها على اللجان الاقليمية ، حسبما يطلب قرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٦٤ ؛ وقد جرت مشاورات حول هذا الموضوع وهي على وشك الانتهاء ، وسيقدم الأمين العام اقتراحاته في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٢٠ - وأصرّ بعض اعضاء اللجنة على ضرورة احاطتها علما بالأسلوب المحدد للبرامج المقترحة في اطار الموارد الخارجة عن الميزانية . وأشاروا الى ان هذه الموارد ينبغي ان تتجاوز المبالغ المطلوبة في الميزانية العادية اثناء فترة السنتين القادمة . وثمة خطر حقيقي يتمثل في تعديل الأولويات ، التي حددتها الأجهزة الحكومية الدولية ، بل وعكس اتجاهها من جراء تنفيذ برامج مموّلة من مصادر خارجة عن الميزانية - ومن الواجب فرض رقابة صارمة على هذه البرامج وما ينجم عنها من نفقات .

٢١ - وأثار عدد من الوفود أسئلة تتعلق بمصادر الأموال الخارجة عن الميزانية وسلطة ومعايير توزيعها فيما بين البرامج . وذكروا أنه ينبغي عدم استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية لتمويل أنشطة ذات طبيعة دائمة ، وانه ينبغي عدم نقل وظائف ممولة من أموال خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية . كما أشاروا الى ان استخدام الأموال الخارجة عن الميزانية يمكن أن يشوّه الأولويات البرنامجية التي حددتها الجمعية العامة .

٢٢ - وذكر وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ان توزيع الأموال الخارجة عن الميزانية يتحدد بصفة عامة وفقا للغرض المرسوم الذى من أجله أتيحت هذه الأموال للأمم المتحدة وقبلتها. وفي حين حاولت الادارة تجنب تمويل أنشطة برامج عادية بموارد خارجة عن الميزانية، الا انه تم في الواقع، خلال السنوات العديدة الماضية، دعم بعض هذه الأنشطة في برنامج الاحصاءات بأموال خارجة عن الميزانية.

٢٣ - كما وجه سؤال حول امكانية حدوث ازدواجية بين انشطة الادارة وأنشطة مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولي. وأكد وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية انه لا توجد ازدواجية من هذا القبيل. اذ يوفر المدير العام، بتفويض من الأمين العام، القيادة والارشاد والتنسيق عموما من أجل التنفيذ المتضافر لما يتصل بالموضوع من التوصيات المتعلقة بالسياسة والبرامج والصادرة عن هيئات حكومية دولية مركزية. ويعتمد المدير العام، لدى القيام بذلك، على جهات شتى في الأمم المتحدة، بما في ذلك ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية.

(أ) <u>قضايا التنمية وسياساتها</u>

٢٤ - وجه سؤال حول امكانية حدوث ازدواجية بين عنصرى البرنامج ١ - ٢ (تقديم المساعدة الحكومية المباشرة للأنشطة الاقتصادية، والمساعدة المتعلقة بالتكيف في مجال التجارة وسياسات الحماية في البلدان النامية) و ١ - ٤ (التدفقات والسياسات المالية الدولية والعمل على احداث تغييرات هيكلية)، من ناحية، وبعض انشطة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من ناحية أخرى.

٢٥ - وذكر ممثل الأونكتاد ان الأونكتاد يعالج البرامج الفرعية في اطار مختلف. وذكر وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ان التكامل قائم بين الأنشطة البرنامجية في الادارة والأونكتاد؛ وينحو الأونكتاد بدرجة اكبر نحو دعم المفاوضات التي يطلب منه اجراؤها، في حين ان الادارة تتجه اكثر نحو الأنشطة البحثية وتقديم المساعدة للحكومات على مستوى عام. وأكد للجنة ان الادارة قد أخذت في الحسبان تماما، لدى اعداد برامجها، أنشطة الأونكتاد الجارية، وستواصل القيام بذلك فيما يتعلق بالأنشطة الجديدة التي قد تقترح نتيجة للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٢٦ - والتمست اللجنة الحصول على ايضاحات بشأن الموضع الذى أدرجت فيه الأنشطة، التي أعيد توزيعها من برنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية، في برنامج قضايا التنمية وسياساتها. وأوضح وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ان الأنشطة المتصلة بالتنمية الريفية والنواحي العامة للمشاركة الشعبية، تنعكس في عنصرى البرنامج ٢ - ٣ (التنمية الريفية في اطار التنمية الشاملة) و ٢-٤ (تقييم العوامل المؤسسية التي تؤثر على انماط التنمية عن طريق تعزيز القدرة التكنولوجية والمحددات النوعية الأخرى لعملية التنمية).

٢٧ - وسأل أحد الوفود عن سبب اقتراح اجراء دراسات متابعة للمؤتمر العالمي المعني بالاصلاح الزراعي والتنمية الريفية (٣)، في اطار عنصر البرنامج ٣-٣ نظرا لأنه ما يزال يتعين أن تنظر الجمعية العامة في توصيات هذا المؤتمر. وفسر وكيل الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ذلك بأن المؤتمر قد شدد، في النتائج التي خلص اليها، على الحاجة الى اجراء بحوث متعلقة بالتنمية الريفية في اطار البحوث العالمية. وبوسع الادارة أن تسهم اسهاما رئيسيا في هذا الشأن، واذا لم يتم رصد اعتمادات لهذه الدراسات في فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١، فسيتعين على الادارة أن تنتظر حتى فترة السنتين التالية لمتابعة توصيات المؤتمر.

٢٨ - وأثار أحد الوفود سؤالا حول استمرار الأعمال المتعلقة بفرض ضرائب دولية، مشيرا الى أنه من المفترض أن ينهي فريق الخبراء المعني بالمعاهدات الضريبية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أعماله عام ١٩٧٩. ويتعين تحديد موعد نهائي لانجاز أعماله. ورد ممثل مكتب البحوث الانمائية وتحليل السياسات على ذلك بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد قرر ضرورة القيام بالمزيد من الأعمال بشأن التهرب من الضرائب وتجنبها، ومن ثم تتعين مواصلة عنصر البرنامج هذا في فترة السنتين القادمة.

٢٩ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٣ - ٥ (اجراء دراسة عن امكانية اتخاذ البلدان المانحة اجراءات ميزانوية تهدف الى تأسيس المساعدة الانمائية الرسمية على أساس أكثر قابلية للتنبؤ به)، اعترض عدد من الوفود على اجراء الدراسة من حيث جدواها، فضلا عن أنها تشكل تدخلا في الشؤون الداخلية للبلدان المانحة؛ وعلاوة على ذلك فان السند التشريعي لاجراء هذه الدراسة غير واضح. كما أشير الى أن هناك ازدواجية في العمل، حيث ان برنامج الأمم المتحدة الانمائي يجري دراسة حول الموضوع ذاته في الوقت الحالي.

٣٠ - وأعربت عدة وفود أخرى عن تأييدها لاجراء الدراسة وأشارت الى أن الجمعية العامة كانت قد أكدت، في دورتها الاستثنائية السابعة، ضرورة جعل المساعدة الانمائية الرسمية ذات طابع عملي أكثر، وانه يمكن لهذه الدراسة أن تكون مفيدة من أجل هذا الغرض. ومع ذلك فستكون للبلدان المانحة سلطة تقديرية في استخدام أو عدم استخدام نتائج هذه الدراسة.

٣١ - وذكر مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج ان السند التشريعي لاجراء هذه الدراسة مبين في الفقرة ذات الصلة بالموضوع من الخطة المتوسطة الاجل المقترحة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣، وأكد للجنة انه ستجرى مشاورات مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي لكفالة عدم وجود ازدواجية.

٣٢ - وأومت بعض الوفود بأن تحذف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ -

---

(٣) عمم تقرير المؤتمر، الذي عقد في روما في الفترة من ١٢ الى ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩، على أعضاء الجمعية العامة تحت الرمز A/34/485.

١٩٨١ الانشطة التي لم تمنح هيئات حكومية دولية أى سند تشريعي لها ، من قبيل عنصر البرنامج ٢-٣ (دراسة الترابط في السياسات الاجتماعية - الاقتصادية للتنمية الريفية والحضرية ، بما في ذلك مركز الانشطة ، والهجرة الداخلية ، وسياسات التجارة والأسعار ، وانشاء الجمعيات التعاونية) .

(ب) اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات

٣٣ - لاحظت اللجنة مع الارتياح أنه على الرغم من صغر حجم البرنامج فقد تم انهاء أحد عناصر البرنامج حيث اعتبر أنه ذو فائدة حدية .

٣٤ - وردا على سؤال ، ذكر ممثل فرع اقتصاديات وتكنولوجيا المحيطات أنه قد تم الابقاء على أنشطة التعاون التقني داخل البرنامج لأن عنصر البرنامج ٣-٣ (الدعم الفني للتعاون التقني) بلغ من الضآلة في الوقت الحالي ما لا يسوغ انشاء وحدة خاصة به في اطار ادارة التعاون التقني لاغراض التنمية .

٣٥ - وردا على استفسار حول قصر الدراسة الواردة في عنصر البرنامج ٣-١ (وضع المعايير الاقتصادية والبيئية لادارة المناطق الساحلية في البلدان الجزرية النامية) على البلدان الجزرية ، فسر ذلك بأن الدراسة هي استمرار منطقي لدراسة سابقة ، تم تطبيقها على صعيد واسع .

(ج) السكان

٣٦ - وجهت اسئلة حول جدوى عنصر البرنامج ١-١ (تحليل نسبة الوفيات) وعنصر البرنامج ٥-٦ (السياسة السكانية والاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات) . وذكر ممثل شعبة السكان في رده ان تحليل نسبة الوفيات قد أصبح موضع اهتمام خاص لدى البلدان النامية ، خاصة في افريقيا ، حيث لم ينخفض معدل الوفيات بالسرعة المتوقعة . كما يلزم ، في تحليل الخصوبة ونمو السكان ، اجراء دراسات لنسبة الوفيات . وذكر ان المقصود من اعداد التقرير الخاص بالعلاقات بين السياسة السكانية والاستراتيجية الانمائية الدولية للثمانينات أن يكون تقييما لأثر الاستراتيجية على السياسات السكانية .

٣٧ - وردا على اسئلة وجهت فيما يتعلق بالموارد الخارجة عن الميزانية للشعبة ، ذكر ان صندوق الأمم المتحدة للانشطة السكانية يقدم هذه الموارد ، وهي تخضع بذلك لمراقبة هيئة حكومية دولية . وذكر كذلك فيما يتعلق بضخامة احتياجات السفر والخبراء الاستشاريين ، أن هذه التقديرات تنشأ بصورة رئيسية عن ان المشاريع ذات الصلة ذات مكونات قطرية وأن القصد من تكاليف الخبراء الاستشاريين توفير الاعتماد اللازم لاستخدام خبراء محليين ومؤسسات محلية للاضطلاع بنواحي محددة من العمل .

(د) العلم والتكنولوجيا

٣٨ - لما كان من المقرر تنقيح هذا البرنامج بحيث يأخذ في الاعتبار نتائج مؤتمر الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، تقرر عدم استعراض مقترحاته الحالية للميزانية البرنامجية التي هي مقترحات مبدئية .

(هـ) التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية

٣٩ - أعربت عدة وفود عن تأييد قوى لأهداف هذا البرنامج ، لكنها أشارت الى أن التمثيل يبدو غامضا وعاما . فعناصر البرنامج تفتقر الى التحديد ويبدو في حالات كثيرة أنها تتضمن نفس نوع الدراسات التي يمكن تبين وجودها في نفس البرنامج خلال فترة السنتين السابقة ، والتي لم تكن ذات وجهة عملية . وأشار مساعد الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية الى أنه يمكن ارجاع ما يتسم به مضمون البرنامج من طابع عام الى الحاجة الى تضمين الميزانية البرنامجية المقترحة معلومات مقدمة بشكل موجز ، مما لا يسمح بتحديد تفاصيل عناصر البرنامج والناتج المتصل بها .

٤٠ - وأعربت بعض الوفود عن اعتراضها بشدة على أن الميزانية البرنامجية المقترحة تتضمن اصدار عدد كبير من المنشورات الموجهة الى الجمهور ، بلغة رسمية واحدة ، هي اللغة الانكليزية ، خلال فترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١ ، مما يخلق تمييزا بتنافى مع الميثاق ويقصر الفائدة من هذه المنشورات على البلدان الناطقة بالانكليزية وحدها .

٤١ - وأشار عدد من الوفود الى احتمال نشوء ازدواجية بين هذا البرنامج وبرامج منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية في مجال أنشطة تأهيل المعاقين ، واكدوا على الحاجة الى الابقاء على التعاون الوثيق لضمان عدم حدوث مثل هذه الازدواجية .

٤٢ - اما الدراسة المتعلقة بمشاكل الرعاية الاجتماعية لحالات الترمل ، المقترحة تحت البند ٥ - ٤ من البرنامج (تقييم حالة كبار السن والمسنين) فقد كان هناك اعتراض عليها على أساس أنها تفتقد السند التشريعي . واقترحت التوصية بحذف هذه الدراسة من الميزانية البرنامجية المقترحة .

٤٣ - واعترض ممثل على تأجيل نقل الموظفين العاملين في ميدان منع الجريمة ومكافحتها الى فيينا حتى عام ١٩٨٠ . وأوضح مساعد الأمين العام للتنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية أن الجمعية العامة عندما اتخذت القرار ٣٣/١٨١ المؤرخ في ٢١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٨ المتعلق بالأماكن المتوفرة في مركز فيينا الدولي ، أخذت في الاعتبار اعتزام الامين العام المعلن بأن يستبقي في نيويورك مؤقتا عددا قليلا من الموظفين المعنيين باستكمال الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة السادس لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين .

٤٤ - وأعرب عدد من الممثلين عن أسفهم لأن بيان الأمين العام بشأن الاثار الادارية والمالية

المترتبة على توصيات اللجنة الاستشارية للسنة الدولية للمعوقين لم يتوفر للجنة من أجل نظرها في مضمون البرنامج ، بل انه ليس متوفرا حتى في هذه المرحلة المتأخرة من الاعداد للأنشطة ، التي كان من الواجب الاضطلاع بها بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٣٣ .

٤٥ - وأوصت بعض الوفود بأن يتقيد الأمين العام بقرارات الجمعية العامة المتعلقة بنقل مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ككل الى فيينا ، وبأن يتخذ كافة الخطوات اللازمة للتعجيل بنقل قسم منع الجريمة ومكافحتها بحيث يلحق من جديد بالمركز في موعد لا يتجاوز كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ .

٤٦ - وأوصت بعض الوفود بأن تدرج في البرنامج الفرعي ٣ (مشاركة المرأة في التعاون الدولي والسلم) التدابير المنصوص عليها في خطة عمل عقد الأمم المتحدة للمرأة (E/5894 ، الفصل الثاني - جيم ، الفقرات ١ و ٢ (أ) و (د)) .

(و) الاحصاءات

٤٧ - أثارت عدة وفود اسئلة تتعلق بالآتي : الحاجة الى استمرار تنقيح التصنيف الموحد للتجارة الدولية تحت عنصر البرنامج ١ - ٤ (معايير وطرائق وتصنيفات احصاءات التجارة الدولية) ، والاضطلاع بعنصر البرنامج ٤ - ٧ (الاحصاءات البيئية) حين يكون في ميدان اختصاص برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والأساس الذى استند اليه في اعطاء الأولوية الدنيا لعنصر البرنامج ٦ - ١ (تنسيق البرامج الاحصائية للأمم المتحدة) ، واستخدام خبراء استشاريين وفريق مخصص من الخبراء على السواء في اعداد ناتج عنصر البرنامج ٤ - ٣ ، وبصفة عامة ، الحاجة الى خبراء استشاريين وأفرقة خبراء نظرا لضخامة عدد الموظفين الذين يعملون في البرنامج ، ولأن لجنة الاحصاء تتألف من خبراء .

٤٨ - واستهل مدير المكتب الاحصائي رده على الاستفسارات بأن ذكر أن لجنة الاحصاء قد وافقت على الأنشطة الواردة في البرنامج المقترح . وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٤ ، قال ان هناك حاجة الى اجراء تنقيح دورى للتصنيف الموحد للتجارة الدولية ، وذلك لمواكبة ما يطرأ على البنود التي يغطيها من تغير في الطبيعة وتزايد في العدد . أما العمل الذى تضطلع به لجنة الاحصاء والمتصل بالاحصاءات البيئية فهو يجرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذى لديه الدعم المطلوب له من موارد خارجة عن الميزانية .

٤٩ - وأشار الى أنه روعيت عند تقدير أدنى أولوية لعنصر البرنامج ٦ - ١ ، العلاقة بين عناصر البرنامج التي يشكل فيها ناتج عنصر واحد أو عدة عناصر من البرنامج مدخلا في عناصر أخرى للبرنامج ذات أولوية أعلى .

٥٠ - وفيما يتعلق بالحاجة الى خبير استشارى وفريق من الخبراء لنفس الناتج في عنصر البرنامج

٤ - ٣ ، أوضح أن مهمة الخبير الاستشارى هي أن يعد تقريرا على أساس خبرته التقنية العالية ، في حين أن مهمة فريق الخبراء ، الذى سوف يتألف من موظفين احصائيين وطنيين من مختلف النظم والمناطق ، هي أن يدخل على التقرير عنصر التطبيق العملي من أجل تسهيل تطبيق نتائجه وتوصياته على تشغيل النظم الاحصائية الوطنية . وهؤلاء الموظفون الوطنيون هم خبراء يمارسون العمل في الميدان المحدد الذى يتناوله التقرير ، بينما يتألف أعضاء لجنة الاحصاء عادة من رؤساء هيئات الاحصاء الوطنية الذين يتمتعون بخبرة أوسع كثيرا . وهكذا فان اختصاص فريق الخبراء المخصص سيكون تقديم الاستعراض المفصل المطلوب الى تقرير الخبير الاستشارى ، وهو اختصاص لا يكون متوفرا بالضرورة لدى أعضاء اللجنة .

(ز) تخطيط وتنسيق البرامج

٥١ - أثيرت أسئلة تتعلق باداراج البرنامجين الفرعيين بشأن الموارد المائية وتنمية النقل في هذا البرنامج . وأوضح مساعد الأمين العام لتخطيط وتنسيق البرامج أن هذين البرنامجين الفرعيين يمثلان نوعين من الأنشطة يقعان في نطاق مسؤوليات البرنامج لتوفير التنسيق الموضوعي في منظومة الأمم المتحدة بأسرها . ولما كانت مختلف جوانب خطة العمل التي اقرها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالمياه تستدعي تنفيذا من مؤسسات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة ، فقد عهد الى البرنامج بالدور التنسيقي نظرا لتحرره من أى مصلحة قطاعية في هذا الشأن .

٥٢ - وفيما يتعلق بتنمية النقل ، أشير الى أن اللجنة قد أوصت في دورتها السابعة عشرة بتوزيع جوانب النقل البرى الواردة في ذلك البرنامج الفرعي على اللجان الاقليمية ، وبأن يحتفظ المقر باختصاص التنسيق الشامل في المسائل التي تهم عدة منظمات ، وبالمسؤولية عن تكنولوجيات النقل الجديدة ، ومسائل مؤسسات النقل وتكنولوجياته التي تتعلق بأكثر من منطقة واحدة ، وبمسؤولية تخزين المعلومات واسترجاعها ، وتوفير كشف بالدراسات و لتقارير الموجودة في منظومة الأمم المتحدة عن اقتصاديات وتكنولوجيات النقل .

٥٣ - ونظرا للموارد المحدودة التي بقيت في المقر من أجل الاضطلاع بأنشطة واسعة التنوع ، فقد صار من الصعب وضع برنامج يلبي بشكل فعال متطلبات هذا الاختصاص . وذكر أنه يقترح لذلك أن تنظر اللجنة في مستقبل هذا البرنامج الفرعي في احدى دوراتها القادمة .

٥٤ - استفسر وفد ان عما اذا كان الابقاء على مصرف البيانات المجهزة بالحاسبة الالكترونية تحت عنصر البرنامج ٣ - ٣ (الخدمات الاعلامية) يعني انشاء نظام منفصل للحاسبة الالكترونية . وأوضح مساعد الأمين العام أن الأمر لا ينطوى على انشاء نظام منفصل ، وانما كانت هذه مجرد اشارة الى استخدام الاجراءات القائمة داخل الادارة لتخزين واسترجاع المعلومات .

٥٥ - وطلب أحد الوفود الى مساعد الامين العام أن يوضح تضاربا تضمنته ملاحظاته : فلو كان

نشاط نظم المعلومات المقترح لا يقتضي الا مجرد استعارة التدابير القائمة حاليا ، لما كان هناك نشاط يستدعي تمويلا من الميزانية البرنامجية . أما اذا كان هذا النشاط يستدعي زيادة تطوير احد نظم المعلومات لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، فان تمويل هذا النشاط قد سبق تحديده على وجه التخصيص بمقرر من الجمعية العامة عن نطاق التمويل من الموارد الخارجة عن الميزانية ، ومن ثم يجب الا يرد هذا التمويل في الميزانية العادية .

٥٦ - وردا على سؤال يتعلق بالحاجة الى الناتج الوارد تحت عنصر البرنامج ٨ - ١ (الاتصال باللجان الاقليمية) ، أكد مساعد الأمين العام أن اللجان الاقليمية لم تنتدب موظفين الى المقر وأنه من غير المتوقع أن يصبح قسم اللجان الاقليمية ، الذى يضطلع بهذه الوظيفة منفصلا عن هذا البرنامج ، وفقا لمقرر اتخذ مؤخرا في اجتماع للأمناء التنفيذيين للجان الاقليمية .

٥٧ - وأبديت ملاحظة وافق عليها مساعد الأمين العام ، وهي وجوب تنقيح عنصر البرنامج ٥ - ١ (اعداد الخطط المتوسطة الأجل) في ضوء المقررات التي اتخذتها اللجنة بوجوب تحديث الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، واعداد خطة نموذجية متوسطة الأجل في مجالات برنامجين ، وكذلك اعداد مشروع جدول زمني للاعداد للخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ . وردا على بعض الاسئلة ، أشار مساعد الأمين العام الى أن المهام التي حلت محل اعداد خطة جديدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ ، لن تؤدى الى تخفيض عبء العمل تحت هذا البرنامج الفرعي بشكل يوفر موارد يمكن تحويلها الى البرنامج الفرعي الخاص بالتقييم . ووصف الناتج الذى يمكن أن يأتي عن موارد بديلة تحت البرنامج الفرعي ٧ (تقييم البرامج في منظومة الأمم المتحدة) ، وأكد على أن مستوى نوعية وكمية دراسات التقييم لأنشطة الأمم المتحدة يرتبط مباشرة بقدرات الوحدة المكلفة باداء هذه المهام. وقال أنه من الصعب ان نتوقع من موظف فني واحد أن ينتج هذا النوع من دراسات التقييم الذى تطلبه اللجنة .

٥٨ - وذكر بعض الممثلين أنه ينبغي تزويد البرنامج الفرعي ٧ بموارد كافية لتمكين مكتب تخطيط وتنسيق البرنامج من الاضطلاع على نحو فعال بخدمات الدعم الفني التي يقدمها الى لجنة البرنامج والتنسيق .

٥٩ - على أن بعض الممثلين الآخرين ذكروا أنه ينبغي توفير كل ما يلزم من موارد عن طريق اعادة توزيع الموارد الحالية .

٢ - ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية (الباب ٧)

٦٠ - ذكر الأمين العام في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ أنه حيث أن الهيكل التنظيمي لادارة التعاون التقني لأغراض التنمية لم يكن قد تم بعد تحديده بصورة نهائية عند اعداد الميزانية البرنامجية المقترحة ، فانه سيقدم تقريرا منفصلا يتضمن البرنامج المنقح للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨١ والاقتراحات المتعلقة بالميزانية الخاصة بالادارة الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين .

٦١ - وقد أعربت اللجنة عن أسفها لعدم توفر الميزانية البرنامجية المقترحة للادارة حتى في هذه المرحلة المتأخرة وطلبت معلومات عن التقدم المحرز نحو تحديد الهيكل التنظيمي للادارة بصورة نهائية حتى يتسنى تنفيذ الجزء ذى الصلة من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، عندما تتوفر الميزانية البرنامجية المنقحة من أجل الاستعراض الدولي الحكومي ، وكيفية ارتباط تلك الميزانية المنقحة بكل من الموارد من الأموال والوظائف المخصصة لهذه الادارة في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٣ ، وما اذا كان يوجد أى تداخل أو تضارب بين الانشطة المقترحة وأنشطة الوحدات التنظيمية الأخرى للأمم المتحدة .

٦٢ - وأعرب وكيل الأمين العام لشؤون التعاون التقني لأغراض التنمية عن شكره للجنة لاهتمامها وأكد للجنة استعداد ادارته للتعاون في توفير المعلومات اللازمة . وأوضح انه كان يجرى اعداد ميزانية الادارة خلال الأشهر القليلة الماضية ضمن اطار الاقتراحات المتعلقة باعادة تنظيم الادارة ، وأنه منهمك منذ توليه منصبه في ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ في خطط اعادة التنظيم الجارية والرامية الى تحسين نظام الدعم لتنفيذ مشاريع التعاون التقني ، وتقديم خدمة أفضل للبلدان النامية . وقال أنه قد قدم خلال شهر واحد من توليه منصبه الاقتراحات المتعلقة باعادة تنظيم الادارة الى الأمين العام ، غير أنه نظرا لأن اعادة التنظيم تتعلق بموضوعات متصلة بادارات وهيئات أخرى في الأمم المتحدة ، فقد كان من الضرورى اجراء مشاورات معها . وقد أدى الوقت الذى تستلزمه تلك المشاورات ، وغيرها من الاجتماعات التي اشتركت فيها الادارة في أشهر تموز/يوليه وآب/اغسطس وأيلول/سبتمبر الى موقف لم تحصل فيه الادارة بعد على الموافقة اللازمة لاتخاذ التدابير . ونتيجة لذلك فانه ليس لدى الادارة في الوقت الحاضر ميزانية لعرضها على اللجنة ونظرا للجهود التي تبذل حاليا للتعجيل باجراء مناقشة حول اعادة التنظيم ونظرا لأن اعداد الميزانية قد بدأ فعلا في الادارة ، ومع مراعاة الوقت اللازم للأمانة لاجراء الاستعراض ، ولترجمة الوثائق واستنساخها ، فانه يأمل في أن يمكن توفير مقترحات الميزانية المنقحة في أوائل شهر تشرين الثاني/نوفمبر .

٦٣ - ورحبت اللجنة بحضور وكيل الأمين العام ، وأكدت أهمية عمل الادارة لصالح البلدان النامية . وذكرت بعض الوفود أنه سيتعين على الأمين العام أن يؤكد في أقرب وقت ممكن المقررات المتعلقة باعادة تنظيم الادارة ، حتى يمكن أداء عمل الادارة بطريقة طبيعية . وأعربت عن الأمل في أن تدعم الأمانة ككل أنشطة تلك الادارة لصالح البلدان النامية . وأعربت اللجنة عن قلقها ازاء

عدم تقديم اجابات حتى الآن على عدد من الاسئلة المطروحة المتعلقة بمستوى التمويل الذى سيقترح من الميزانية العادية ، ومقدار الموارد الخارجة عن الميزانية المتوقع توفرها ، والعدد الحالي للوظائف الممولة من موارد الميزانية العادية ومن الموارد الخارجة عن الميزانية ، واعتزام الأمانة اقتراح وظائف جديدة ، ونقل وظائف من الموارد الخارجة عن الميزانية الى موارد الميزانية العادية ، والمعايير المستخدمة في تقرير استخدام الموارد الخارجة عن الميزانية ، وموقع صنع هذه القرارات في الادارة ، وأخيرا امكانية القاء نظرة عامة على مجموع برامج النشاط التي تفكر الادارة في تنفيذها .

٦٤ - وأجاب وكيل الأمين العام بأن المقررات المتعلقة باعادة تنظيم الادارة لا تزال في مرحلة الاعداد ولم يثبتها الأمين العام بعد ، ولذا فانه ليس حتى الآن في مركز يسمح له بتقديم الاجابات على عدد كبير من الاسئلة المطروحة . وأشار الى أنه على استعداد تام لتقديم اجابات كاملة بعد الموافقة على اعادة التنظيم ، وانه قد أخذ علما تاما بالاسئلة المطروحة . وفيما يتعلق بالميزانية ككل قال انه يشعر بأنه قد يتم ادخال بعض التعديلات على ما سبق اقتراحه . وفيما يتعلق بالوظائف الحالية استرعى وكيل الأمين العام انتباه اللجنة الى الجدول ٧ - ٤ . وفيما يتعلق بالمقررات المتعلقة باستخدام الموارد الخارجة عن الميزانية أعلم وكيل الأمين العام اللجنة بأنه بالنسبة للأولويات المتعلقة بتخصيص الموارد للدعم الفني لأنشطة التعاون التقني فان طلبات البلدان هي العامل المحدد لها ؛ ثم تقدم الادارة الدعم وفقا لهذه الطلبات ، وأنه يتولى هو مسؤولية اتخاذ المقررات المتعلقة بالجوانب الادارية لتخصيص الموارد الخارجة عن الميزانية داخل الادارة .

٦٥ - وأعربت بعض الوفود عن قلقها من عدم الاجابة حتى الآن على الاسئلة المتعلقة بمجموع الموارد ونقل الوظائف وعلاقة الميزانية النهائية للادارة بالمستوى العام لميزانية الأمم المتحدة ، ومعدل نموها . واعترفت اللجنة بأن عدم وجود وثائق متعلقة بالانشطة البرنامجية للادارة يعنى أنه لا يوجد اطار يمكن مناقشة المسائل المالية فيه . وأعربت اللجنة عن أسفها ازاء هذه الحالة التي جعلتها غير قادرة على أداء مهمتها الخاصة باستعراض البرامج وتنسيقها . وحثت اللجنة على اتخاذ تدابير بأسرع ما يمكن لتقديم المعلومات اللازمة الى الهيئات الدولية الحكومية المعنية .

٦٦ - وأوصت بعض الوفود بأن تتم اعادة تنظيم ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية في اطار الموارد المالية المخصصة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ .

٣ - اللجنة الاقتصادية لاوروبا (الباب ١٠)

٦٧ - لم يدل بأية تعليقات على برنامج المياه . وفيما يتعلق ببرنامج النقل أعرب أحد الوفود عن رأى مؤداه أنه قد يكون من الممكن التقليل من الأهمية التي تعطيها اللجنة لبرنامجها الخاص بالنقل ، وقال أن سرد عناصر البرنامج يمكن أن يكون أكثر دقة ، واختار عنصر البرنامج ١ - ٢ (التعاون مع كبار المستشارين الاقتصاديين لدى حكومات اللجنة الاقتصادية لاوروبا بشأن المنظور الاقتصادى العام لمنطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا حتى عام ١٩٩٠) ، و ٢ - ٩ (مشاكل ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان الاعضاء في منطقة اللجنة الاقتصادية لاوروبا النامية من وجهة النظر الاقتصادية) ، و ٣ - ١ (مشاكل تكنولوجية مختارة بصدد تنمية وتشغيل وسائل النقل في الطرق المائية الداخلية) و ٣ - ٢ (مشاكل مختارة عن الجوانب التكنولوجية والاقتصادية لأنظمة النقل الحضرى ، بالتعاون مع هيئات فرعية رئيسية أخرى) . وأعرب عن شكه في فائدة اجراء استعراضات للاتفاقيات والاتفاقات على فترات متقاربة ، وأثار مسألة امكانية حدوث ازدواجية في العمل بين اللجنة والحكومات كل على حدة فيما يتعلق بعناصر البرنامج ١ - ٣ (انشاء شبكة متماسكة للطرق المائية الداخلية الصالحة للملاحة في أوروبا) ، و ١ - ٧ (احصاءات المرور على الطرق) و ١ - ٨ (خرائط الطرق المائية الداخلية المستعملة في حركة المرور الدولية) . ولاحظ أنه لم تحدد أية أولويات للدراسات المختلفة المدرجة في البرنامج الفرعي ٢ (تيسير المرور) ، وأن صياغتها غامضة للغاية ؛ وأنه قد تكون هناك ازدواجية في العمل بين اللجنة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٥ (اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط والأعمال التحضيرية لوضع المعايير الخاصة بالحاويات (تجرى أعمال الصياغة بالتعاون مع الاونكتاد)) ، وان اللجنة ينبغي ان تشرع في استعراض داخلي متعمق للبرنامج وان تحدد الاولويات وكذلك الحدود الزمنية لانتهاء الافرقة العاملة وأفرقة الخبراء المختلفة من اعمالها .

٦٨ - وذكر ممثل اللجنة أن الدول الاعضاء في اللجنة الاقتصادية لاوروبا لا ترى أن في الاهمية الممنوحة للبرنامج أى افراط ؛ وأنه يجرى القيام باستعراض واعادة تقييم داخليين ، وأن الحكومات ذاتها تقوم كذلك باستعراض البرامج بدقة ، وأن اللجنة قد وضعت في دورتها الاخيرة مبادئ توجيهية ترمي الى خفض عدد الجلسات ؛ وأنه قد تم ضغط عدد الجلسات المعقودة في جنيف وتقديم عدد محدود من خدمات الترجمة الشفوية لها . وعلاوة على ذلك ، فانه عندما تهتم الحكومات اهتماما خاصا بحلقات دراسية أو اجتماعات معينة تبذل محاولة لكي تقوم الحكومات باستضافة تلك الحلقات الدراسية أو الاجتماعات ، وبهذه الطريقة تتحمل الحكومات معظم النفقات .

٦٩ - وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ١ - ٢ ، تم انجاز الدراسة وطلبت اللجنة من لجنة النقل الداخلي أن تركز أعمالها على المشاكل الاقتصادية في المنطقة ؛ وفيما يتعلق بعنصر البرنامج ٢ - ٥ ، أجريت مشاورات مع الاونكتاد لتفادى حدوث أى تداخل أو ازدواجية في العمل . وأن صياغة عناصر البرنامج قد تبدو غامضة ، ولكن نتائجها ملموسة ، مثل اللوائح التي اعتمدتها الحكومات

وأد مجتها في تشريعاتها الخاصة . وذكر ممثل اللجنة أن هناك آلية عضوية في اللجنة لتحديد الأولويات . وأكد أن اللجنة قد عرضت الميزانية بمعدل نمو صفر ولذا فانه من الضرورى ابقاء جميع وجوه الانفاق قيد الاستعراض المستمر ، واستخدام الموارد بأكثر السبل فعالية .

٧٠ - وأجاب ممثل اللجنة على سؤال حول اللامركزية فذكر أن اللجنة تتولى الآن مشروعا لانشاء وصلة مائية بين الدانوب وبحر ايجه ، كان المقر يتولاه في الماضي ؛ وأنه تجرى حاليا مفاوضات للحصول على نقل وظيفة .

٧١ - وأعرب أحد الوفود عن تقديره للجنة لتقديمها ميزانية يبلغ معدل النمو فيها صفر ، ولتحديدها في الوقت نفسه مواعيد نهائية لانجاز برامجها .

٤ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (الباب ١١)

٧٢ - وجه أحد الوفود الأنظار الى أنه ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في برنامج المياه اعلان عقد توريد مياه الشرب والتصحاح في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ . واقترح أيضا أن تكون جميع الأنشطة المتعلقة بالمعلومات والواردة في العنصر البرنامجي ٣ - ٤ (المنشورات العامة وتبادل المعلومات والخبرات) مدارة مركزيا عن طريق مركز للتبادل ، تجنبا لتكاثر مؤسسات المعلومات .

٧٣ - وذكرت ممثلة اللجنة أن هدف العنصر البرنامجي ٣ - ٤ ' ٢ ' (تعزيز نظام تبادل المعلومات) هو اقامة نظام يمكن للبلدان الأعضاء بواسطته أن تحصل على المعلومات باستمرار وأن تتبادل المعلومات أيضا . وقالت ان عددا من البلدان الأعضاء قد طلب الى اللجنة أن تنشئ مركزا تنظيميا أفضل للتبادل ؛ وأنه قد أنشئت دائرة للحاسبة الالكترونية ، ويؤمل اقامة نظام تستخدم فيه الحاسبة الالكترونية ويغطي جميع الأنشطة المتعلقة بالمعلومات .

٧٤ - وردا على سؤال بشأن الدراسات المتعلقة بمختلف الجوانب الاقتصادية لتطوير النقل الجوى في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع التركيز على البلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية ، وهي الدراسات الواردة تحت العنصر البرنامجي ١ - ٢ (تطوير التخطيط في مجال النقل) ، ذكرت ممثلة اللجنة أن منظمة الطيران المدني الدولي تشترك في هذه الدراسات وتستشار في جميع الأنشطة التي تنطوى على نقل جوى . وقالت أن برنامج عمل اللجنة قد وضع بالمشاركة الفعالة من جانب ممثل لمنظمة الطيران المدني الدولي .

٧٥ - وردا على سؤال بشأن عملية اللامركزية ، أنهت ممثلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الى اللجنة أن الأنشطة المحالة الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية هي عناصر البرنامج ١ - ٢ ' ٢ ' (النهوض بشبكات النقل المتكاملة في بلدان منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ، و ١ - ٣ (المساعدة التقنية فيما بين البلدان النامية فيما يتعلق بتطوير النقل) ، و ١ - ٨ ' ٢ ' (دراسات تتعلق بتخطيط وانماء النقل الريفي مع التركيز على تحسين معدات ومركبات النقل الريفي وتكنولوجيا تشييد الطرق) ، و ١ - ١٠ (تشييد وصيانة الطرق القليلة التكلفة في المناطق القاحلة والسبخة والمطيرة) . وقالت أنه قد أعيد توزيع وظيفة واحدة من الفئة الفنية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة من المقر .

٧٦ - ولاحظ أحد الوفود أنه قد يتبين أن من الصعب تحقيق برنامج كبير مثل هذا يضم كثيرا من الدراسات الهامة ومشاريع التشييد في اطار ميزانية محدودة ؛ وقال انه يرى أن من الصعب على موظف واحد من الفئة الفنية أن ينهض بعبء عنصر البرنامج ١ - ١٠ (تشييد وصيانة الطرق القليلة التكلفة في المناطق القاحلة والسبخة والمطيرة) . وذكر أنه لاحظ في دهشة عدم الاستعانة بالخبراء الاستشاريين في مشاريع تتطلب درجة عالية من التخصص .

٧٧ - وأجابت ممثلة اللجنة قائلة أن عنصر البرنامج ١ - ١٠ لا ينطوى على التشييد الفعلي للطرق ، اذ ستتمثل الخطوة الأولى في اجراء دراسة استقصائية للمشاكل التي ينطوى عليها هذا التشييد في عدة بلدان من المنطقة واجراء تقييم لقدرات هذه البلدان في هذا الصدد . وسيجرى الاضطلاع بجزء من هذه الأعمال عن طريق اعادة توزيع الموارد القائمة. وأوضحت كذلك أن تنفيذ الأنشطة الأربعة ذات الطابع اللامركزى سيتطلب استخدام موارد خارجة عن الميزانية . ولاحظت ، فيما يتعلق باستخدام خدمات الخبراء الاستشاريين ، ان قدرا معينا من الموارد الخارجة عن الميزانية قد خصص لهذا الغرض .

٧٨ - واجابة على سؤال يتعلق بالدراسات الرامية الى المقارنة بين خيارات نقل البضائع من بلدان المنطقة الى أوروبا عن طريق تركيا / الشرق الأوسط وعن طريق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وهي الدراسات المذكورة تحت عنصر البرنامج ١ - ١٤ (السكك الحديدية عبر آسيا ، بما في ذلك جانب النقل المتعدد الوسائط من التنمية الريفية المتكاملة) ، ذكرت ممثلة اللجنة أن هدف هذه الدراسات هو أساسا زيادة قدرة شبكة السكك الحديدية في المنطقة واصلاح الشبكة القائمة .

٥ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية (الباب ١٢)

٧٩ - ردا على سؤال طرح ، أوضح مساعد الامين العام لتخطيط وتنسيق البرامج أن الشواغر في وحدة المياه التابعة لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية قد ملئت ، وأن الوحدة قد أصبحت تعمل بكامل طاقتها منذ شهرين .

٨٠ - ولاحظ أحد الوفود أن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية قد وافقت ، امتثالا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢١٢١ (د - ٦٣) ، على انشاء وحدة للمياه ، بيد أن هذه الوحدة لم يرد ذكرها في الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة . وأوضح ممثل اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة قد أعدت في شباط/فبراير ، وان المقرر الذى انشئت وحدة المياه بموجبه قد اتخذ بعد ذلك في نيسان/ابريل وبذلك لم يمكن أن ينعكس في الميزانية البرنامجية . وقال ان وظيفة واحدة قد طلبت من ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية التي لم تتمكن من الموافقة على الطلب نظرا لأهمية أعمالها هي بشأن المياه. غير أن ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية قد وافقت على اعادة توزيع وظيفة واحدة الى اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية. وقال ان وحدة المياه التابعة للجنة تؤدى عملها الآن وان عملية تدبير الموظفين جارية بنشاط ، بيد أن من الصعب التنبؤ بالوقت الذى تعمل فيه اللجنة بكامل طاقتها نظرا لأن موعد اتمام تدبير الموظفين وكذلك موعد توفر الوظيفة المعاد توزيعها من ادارة التعاون التقني لأغراض التنمية غير معروفين .

٨١ - وذكر ممثل اللجنة ، في اجابة منه على سؤال يتعلق بموعد انجاز البرنامج ، ان عنصري البرنامج ١ - ١ (التعاون الافقي في مجال الموارد المائية) و ١ - ٤ (تقديم الدعم للبرامج التدريبية والاستشارية المتعلقة بالمياه لمعهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي التابع للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية) يمثلان أنشطة ذات طبيعة دائمة ولذلك ليس لهما موعد للانجاز ؛ اما موعد انجاز عنصر البرنامج ١ - ٢ (الابعاد البيئية لادارة المياه) فهو ايلول/ سبتمبر ١٩٨١ ، كما هو مبين في الميزانية البرنامجية المقترحة ؛ واما عنصر البرنامج ١ - ٣ (الملاحة النهرية في اطار ادارة أحواض الأنهار) فسيبدأ في آذار/مارس ١٩٨٠ وسيتم انجازه في موعد غايته كانون الاول/ديسمبر ١٩٨١ .

٨٢ - وردا على استفسار بشأن مدى التنسيق بين شعبة الموارد الطبيعية والبيئة في سانتياغو ووحدة الموارد الطبيعية والطاقة والنقل بمكتب مكسيكو ، ذكر ممثل اللجنة أن مقر اللجنة قد اعتمد برنامج العمل بعد أن قام مكتب تخطيط وتنسيق البرامج التابع للجنة باستعراضه وتمحيصه على نحو دقيق .

٨٣ - ولاحظ أحد الوفود أن القرارين ٤٠٩ (د - ١٨) و ٤١١ (د - ١٨) اللذين اتخذتهما اللجنة في دورتها التي عقدت في لاباز في الفترة من ١٨ الى ٢٦ نيسان/ابريل ١٩٧٩ ، قد تم اتخاذهما بعد أن وضعت الميزانية البرنامجية المقترحة للجنة ، وتساءل عما اذا كان سيطلب اعتمادات اضافية لتنفيذهما .

٨٤ - وردا على سؤال يتعلق بمدى الأخذ باللامركزية ، ذكر ممثل اللجنة أن اللجنة قد اختارت من بين عدة مشاريع اقترحت لتطبيق اللامركزية عليها ، مشروعا يتعلق بالملاحة النهرية ، ويتسم بأهمية خاصة للمنطقة ، وللجنة القدرة على تنفيذه . وتتضمن الموارد المعاد توزيعها وظيفة واحدة من الفئة الفنية ، ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة ومبلغا معينا من الأموال اللازمة لسفر الموظفين ولخدمات الخبراء الاستشاريين . وأوضح ممثل اللجنة ، في اجابة منه على سؤال آخر ، ان نتائج الدراسات التي أجريت فيما يتعلق بمشاريع ذات أهمية لمناطق عدة ، مثل الدراسات المدرجة تحت عنصر البرنامج ١ - ٢ (وضع نموذج شبكة النقل) قد اتاحتها اللجنة لمناطق أخرى وأن هناك تعاونا بين المناطق في هذا الصدد .

٨٥ - وردا على سؤال بشأن موعد انجاز الدراسة المتعلقة بالنقل الجوي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي ، والمدرجة بوصفها ناتج عنصر البرنامج ١ - ٥ (تنسيق النقل الجوي بين بلدان منطقة البحر الكاريبي) ، ذكر ممثل اللجنة انه لم يحدد موعد للانجاز . وقال ان الدراسة متشعبة جدا نظرا لأن للبلدان الجزرية في منطقة الكاريبي وسائل للاتصال مع باقي العالم أكثر مما لديها من وسائل للاتصال فيما بين أنفسها ؛ غير أنه قد حددت مراحل في هذا المجال . وأشار الى أن الدراسة تجرى بالتعاون مع منظمة الطيران المدني الدولي .

٨٦ - وأثار أحد الوفود مسألة احتمال حدوث ازدواجية بين عنصر البرنامج ١ - ٣ من برنامج المياه (الملاحة النهرية في اطار ادارة أحواض الانهار) وعنصر البرنامج ١ - ٣ من برنامج النقل (تخطيط متكامل لحوض نهر) .

٨٧ - وذكر ممثل اللجنة أنه لا يوجد تداخل نظرا لأن الدراسات المحددة تحت كل عنصر من عنصري البرنامج تمثل نهجين مختلفين للمشكلة نفسها ، يتعلق أحدهما بالموارد المائية وأثرها على البيئة ، في حين يتعلق الآخر بمشاكل النقل .

٨٨ - وتساءل أحد الوفود عما اذا كان هدف زيادة الكفاءة هو الدافع الى انشاء مكاتب تابعة للجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية في بلدان مختلفة كثيرة .

٨٩ - وأوضح ممثل اللجنة ان التجربة قد أثبتت أن من الصعب النظر من سانتياغو الى مشاكل جميع بلدان المنطقة . وقد أنشئ اولا مكتب مكسيكو لتناول أمور المكسيك وامريكا الوسطى وبنما . وأنشئ مكتب تريندداد وتوباغو لأن بلدان منطقة الكاريبي قد ورثت هيكلا مختلفا في اطار الكومنولث. وانشئ مكتب اتصال واشنطن لاقامة صلة عمل أوثق مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية الكائنة في هذه المدينة. أما المكاتب الكائنة في بوغوتا وبوينس ايرس وكاراكاس ومونتيفيديو ، فقد انشئت بناء على طلب الحكومات المضيفة لها وان كانت هذه المكاتب تخدم عدة بلدان .

مسائل أخرى

٩٠ - ذكر ممثل اللجنة ، ردا على أسئلة أثيرت فيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢ (ادماج المرأة في عملية التنمية) التابع لبرنامج التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية ، ان الأموال الخارجة عن الميزانية والمخصصة للميزانية تبلغ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار ؛ وان هذه الأموال تستخدم لمساعدة البلدان في تنفيذ مشاريع معينة .

٦ - اللجنة الاقتصادية لافريقيا
(الباب ١٣)

٩١ - لم تبد اللجنة اية تعليقات على برنامج المياه. وفيما يتعلق ببرنامج النقل ، استفسر أحد الوفود عما اذا كانت الوظيفتان الاضافيتان من الفئة الفنية وظيفتين جديدتين أو وظيفتين معادتين توزيعهما نتيجة للاخذ باللامركزية . وانهى ممثل اللجنة الاقتصادية لافريقيا الى اللجنة أن الوظيفتين هما وظيفتان جديدتان طلبتا لتنفيذ الأنشطة المتصلة بعقد النقل والمواصلات في افريقيا . وذكر ممثل اللجنة ، في اجابة على سؤال طرح ان الوثيقة التي تتضمن الاستراتيجية العالمية لعقد النقل والمواصلات في افريقيا ستوزع قريبا (E/CN.4/726، المجلد الثاني) .

٧ - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الباب ١٤)

٩٢ - لم تبد اية تعليقات على برنامجي اللجنة المتعلقين بالمياه والنقل .

٨ - مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (الباب ٢٢)

٩٣ - ذكر أحد الوفود أن وفده لا يؤيد اقتراح الأمين العام بنقل تسع وظائف تمول حاليا من موارد خارجة عن الميزانية الى الميزانية العادية .

حقوق الانسان (الباب - ٢٣)

٩٤ - ذكرت بعض الوفود أنه ينبغي تنقيح باب حقوق الانسان ، أخذا في الاعتبار أن الهيئات الدولية الحكومية هي وحدها الهيئات التشريعية ، وأن قائمة الهيئات التشريعية الواردة في الفقرة ٢٣ - ٤ والجدول ٢٣ - ٦ تتضمن عدة أفرقة خبراء . ويلوح في الواقع أن الأمانة العامة قد أعدت الميزانية البرنامجية المقترحة واضعة في الاعتبار توصيات هيئات الخبراء وليس توصيات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد انعكس ذلك، على توزيع الموارد ، الذي خصص بمقتضاه ٥ر٤٤ في المائة للبرنامج الفرعي ١ (إعمال الصكوك الدولية واجراءات الأمم المتحدة الراسخة في ميدان حقوق الانسان) ، و ٥ر٢٨ في المائة للبرنامج لفرعي ٢ (وضع المعايير ، والبحوث والدراسات ومنع التمييز) ، و ٥ر١٨ في المائة للبرنامج الفرعي ٣ (الخدمات الاستشارية والمنشورات) ، و ٥ر٨ في المائة فقط للبرنامج الفرعي ٤ (تنفيذ عقد مكافحة العنصرية والتمييز العنصري) .

٩٥ - وقد حظي البرنامج الفرعي ٤ بالأولوية العليا في عمل منظومة الأمم المتحدة ، خاصة بعد اتخاذ الجمعية العامة القرارين ٣٣/٩٩ و ٣٣/١٠٠ ، التي طلبت فيهما الاضطلاع بعدد من الأنشطة عملا بتوصيات المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، المعقود في جنيف في الفترة من ١٤ الى ٢٥ آب/أغسطس ١٩٧٨ (٤) . وقد طلبت أربع وظائف اضافية ، ولكنها لم تكن خاصة بالبرنامج الفرعي ٤ ، وبالنسبة لذلك الطلب ذكر قرار الجمعية العامة ٣١/٥١ ، ولكن الفقرة ٢٣ - ٢٠ لم تبيّن أن الجمعية العامة، في ذلك القرار ، قد طلبت الى الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار قرارى الجمعية العامة ٣٤/٣٥ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥ و ٣١/٩٣ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ بشأن الخطة المتوسطة الأجل ، وأن يشير ، لذلك ، في اعادة توزيع الموارد . وليس هناك شيء في الفقرة ٢٣-٣٠ يبين انه قد تمت مراعاة هذين القرارين ، اللذين اتخذتهما الجمعية العامة بناء على توصية لجنة البرنامج والتنسيق .

---

(٤) للاطلاع على تقرير المؤتمر ، انظر منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.79.XIV.2 .

٩ - الادارة والتنظيم والخدمات العامة (الباب ٢٨)

٩٦ - أعرب أحد الوفود عن القلق بشأن الحاجة الى بحث الاقتراحات الواردة في الميزانية البرنامجية فيما يتصل بقسم الأمن في جنيف .

باء - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة العشرين

تنظيم الأعمال

٩٧ - قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعي في الفقرة ٢ (هـ) من قراره ١٩٧٩/ ٤١ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها :

" أن يقدم الى المجلس مستقبلا جدول الأعمال المؤقت للهيئات الفرعية ، مشفوعا بقائمة الوثائق المطلوبة ، لاستعراضها بقصد العمل ، في جملة أمور ، على تحقيق المزيد من التناسق بين وثائق هذه الهيئات والوثائق العامة التي يطلبها المجلس وهيئات فرعية أخرى ولتحقيق المزيد من التناسق بين طلبات الوثائق والخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية " .

٩٨ - ونظرت اللجنة ، في جلستها ٦١٤ ، في جدول الأعمال المؤقت وفي وثائق دورتها العشرين . وكان أمام اللجنة ورقة غير رسمية من اعداد الأمانة العامة .

٩٩ - واسترعي انتباه اللجنة الى قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١٩٧٩/ ١ المؤرخ في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٩ و ١٩٧٩/ ٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٧٩ و ١٩٧٩/ ٦٩ المؤرخ في ٢ آب/أغسطس ١٩٧٩ والى قرار الجمعية العامة ٣٣/ ٥٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ بشأن مراقبة الوثائق والحد منها .

١٠٠ - وقد أبلغ الأمين اللجنة أن أحكام هذه القرارات ستنفذ دونما استثناء ، بما في ذلك حكم وضع حد أقصى ٣٢ صفحة ، على طول وثائق الأمانة العامة .

١٠١ - ووافقت اللجنة ، في ضوء برنامج عملها المثقل لدورتها العشرين ، على أن تقوم بتقييم برنامج الصناعات التحويلية فقط في عام ١٩٨٠ ، على أن يكون مفهوما أن من الضرورى الحد من نطاق تلك الدراسة .

١٠٢ - وكانت اللجنة قد وافقت في الشطر الأول من دورتها التاسعة عشرة على تقييم برنامج المستوطنات البشرية في عام ١٩٨٠ . بيد أنه في ضوء حداثة العهد بانشاء ذلك البرنامج ، ووفق على ارجاء تقييمه الى دورة لاحقة .

١٠٣ - وبالنسبة للتحليلات المشتركة بين المنظمات ، قررت اللجنة أن تجرى تحليلا لبرامج الطاقة في عام ١٩٨٠ ، على أن يكون مفهوما أن توفر الأمانة العامة معلومات تكميلية للمعلومات الواردة في الوثائق E/AC.51/99 و Corr.1 و E/AC.51/99/Add.1 ، التي لم تتمكن اللجنة من النظر فيها أثناء الدورة الحالية . ووافقت اللجنة أيضا على أن تضطلع ، في عام ١٩٨٠ ، بتحليل برنامجي مشترك بين المنظمات في مجال التنمية الزراعية ، وأن تضطلع في عام ١٩٨١ بتحليل برنامجي مشترك بين المنظمات في مجال الشباب .

١٠٤ - واقترحت بعض الوفود القيام بتحليل برنامجي مشترك بين المنظمات في ميدان القطاع العام . ووافقت اللجنة على أن تضطلع بهذا التحليل في عام ١٩٨١ ، على أن يكون مفهوما أن اللجنة ستستعرض ذلك القرار ، في دورتها التنظيمية عام ١٩٨٠ بهدف تحديد نطاق الوثائق التي ستقوم الأمانة العامة باعدادها .

١٠٥ - وفيما يتعلق بالتعاون الاقليمي والتنمية ، وافقت اللجنة على ضرورة أن يكون التقرير الذى ستعده الأمانة العامة بشأن ذلك البند مبنيا على أساس تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، ويضع في اعتباره الدور الجديد للجان الاقليمية.

١٠٦ - وشددت اللجنة على أن ارجاء النظر في البنود أو التقارير لا يعني أن اللجنة لا تعلق عليها أهمية تذكر ، ولكنه يعني أن على اللجنة أن تحد من برنامج عملها نظرا لضيق الوقت .

١٠٧ - وقد أبلغ مساعد الأمين العام لتخطيط البرنامج والتنسيق اللجنة بالمصاعب التي لابد من مواجهتها في اخراج وثائق مثل التحليلات البرنامجية المشتركة بين المنظمات ودراسات تقييم متعمقة ، بالشكل والمحتوى اللذين قررتهما اللجنة ، اذا تم الالتزام بحد ٣٢ صفحة التزاما صارما .

١٠٨ - وأكد أمين اللجنة مرة أخرى انه ليس أمام الأمانة العامة خيار غير تنفيذ ما اتخذته الجمعية العامة والمجلس الاقتصادى والاجتماعي من قرارات في ذلك الشأن .

١٠٩ - وللاطلاع على توصية اللجنة ، انظر الجزء جيم أدناه .

جيم - التوصيات

١١٠ - اتخذت اللجنة التوصيات التالية :

١ - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠-١٩٨١

توصي لجنة البرنامج والتنسيق بما يلي :

(أ) أن تحذف من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ الأنشطة التي لم تقدم الهيئات الدولية الحكومية سندا تشريعيا لها ؛

(ب) أن تتضمن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ وتقرير الأداء عن ميزانية ١٩٨٠ - ١٩٨١ ، تحديدا واضحا للأنشطة التي تم انجازها أو التي فات أوانها ، أو التي تكون ذات منفعة حدية أو عديمة الجدوى .

٢ - مراقبة الوثائق والحد منها

ان لجنة البرنامج والتنسيق :

(أ) تعرب عن أشد استيائها من عدم قيام الأمانة العامة بتوفير الوثائق في موعدها في جميع لغات العمل ، وفقا للفقرة ٤ من المادة ١٣ من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (٥) ، مما أدى بالفعل الى شل عمل اللجنة والحيلولة بينها وبين الاضطلاع على نحو تام بالعمل الموكل اليها ، خاصة في مجال بحثها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛

(ب) تعرب عن تقديرها العميق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لاتخاذه التدابير اللازمة المطلوبة لمراقبة الوثائق والحد منها من أجل حل الأزمة المتزايدة الخاصة بتوفير الوثائق في موعدها للهيئات الدولية الحكومية ؛

(ج) توصي بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي :

'١' تأييد قرارات المجلس الاقتصادي ١٩٧٩/١ المؤرخ في ٩ شباط/ فبراير ١٩٧٩ ، و١٩٧٩/٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، و١٩٧٩/٦٩ المؤرخ في ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٩ ، بشأن مراقبة الوثائق والحد منها ؛

'٢' اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق نفس أحكام مراقبة الوثائق والحد منها على الوثائق المقدمة الى الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية ؛

'٣' ترجو من الأمين العام أن يتخذ جميع الخطوات اللازمة لوضع أحكام هذه القرارات وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٦ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨ ، موضع التنفيذ الصارم .

٣ - جدول الأعمال المؤقت للجنة في دورتها العشرين

عملا بالفقرة ٢ (د) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١ المؤرخ في ١٠ أيار/ مايو ١٩٧٩ ، تقدم اللجنة الى المجلس جدول الأعمال المؤقت لدورتها العشرين ، مقرونا بالوثائق المطلوبة ، كيما يقوم باستعراضها :

---

(٥) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع :E.75.I.15 .

١ - عملية تخطيط البرنامج في الأمم المتحدة

الوثائق

تقرير الأمين العام عن البرامج النموذجية للخطة المتوسطة الأجل :

(أ) برنامج السلع الأساسية ؛

(ب) برنامج الشركات عبر الوطنية ؛

تقرير الأمين العام عن مشروع جدول زمني لاعداد الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٩ .

٢ - التقييم

تقييم البرنامج للفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ : برنامج الصناعات التحويلية : تقرير الأمين العام .

٣ - التحليلات البرنامجية المشتركة بين المنظمات

الوثائق

التحليل البرنامجي المشترك بين المنظمات لبرامج الطاقة في منظومة الأمم المتحدة (E/AC.51/99 و Corr.1 و Add.1-2) (٦) ؛

تحليل برنامجي مشترك بين المنظمات في مجال التنمية الريفية ؛

تقرير عن السجل المشترك للأنشطة الانمائية (CORE) .

٤ - استعراض الأنشطة التشغيلية

الوثائق

استعراض شامل لسياسة الأنشطة التشغيلية : تقرير المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ؛

تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن بعض جوانب دعم أنشطة التعاون التقني في منظومة الأمم المتحدة (DP/302) ؛

---

(٦) E/AC.51/99/Add. 2 ، قيد الاعداد .

تقرير وحدة التفتيش المشتركة بشأن دور الخبراء في التنمية (DP/334 و Add.1-2)

٥ - التعاون الاقليمي والتنمية

الوثائق

تقرير الأمين العام .

٦ - تقارير لجنة التنسيق الادارية

الوثائق

التقرير السنوى للجنة التنسيق الادارية لعامي ١٩٧٩/١٩٨٠ ؛

التقرير المنقح للأمين العام عن تكاليف برامج الاعلام في منظومة الأمم المتحدة .

٧ - الخطة المتوسطة الأجل

الوثائق

نسخة مستكملة لبرامج الخطة المتوسطة الاجل للفترة ١٩٨٠-١٩٨٣ ؛

الأداء البرنامجي للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٨-١٩٧٩ : تقرير الأمين العام ؛

انشاء برامج واجراءات عمل داخلية للابلاغ عن تنفيذ البرنامج : تقرير الأمين العام ؛

تحديد نواتج البرنامج في الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة : تقرير الأمين العام .

- - - - -